تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD: دراسة تقييمية

ساره حمد القحطاني

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التحقق من كفاءة وفاعلية الإجراءات المتخذة لحماية البيانات الشخصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات، الوزارات، المؤسسات، المراكز، الجامعات، الكليات) والبالغ عددها 114 موقع حكومة إلكتروني، وذلك من خلال تقييم سياسة الخصوصية في تلك المواقع، والتعرف على مدى تحقيقها لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وتمثلت أداة الدراسة في قائمة مراجعة أعدتها الباحثة بالاعتماد على مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية، وهي: مبدأ الحد من الجمع؛ ومبدأ جودة البيانات؛ ومبدأ تحديد الغرض؛ ومبدأ حدود الاستخدام؛ ومبدأ الضمانات الأمنية، ومبدأ الشفافية؛ ومبدأ المشاركة الفردية؛ ومبدأ المسؤولية؛ وأظهرت الدراسة أن معظم سياسات الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية حققت العديد من مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD مما يدل على التزامها بتأمين البيانات الشخصية، وحرصها على تحقيق ثقة المواطنين. ومثلت الجامعات الجهة التي حصلت على أعلى مستوى في تحقيق سياسة الخصوصية في مواقعها الحكومية الإلكترونية لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية تلتها الوزارات ثم المؤسسات ثم المراكز ثم الهيئات، وأن أقل جهة حققت سياسة خصوصيتها لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية هي مواقع الحكومة الإلكترونية للكليات؛ كما أظهرت الدراسة بإن أكثر المبادئ تطبيقاً: مبدأ الحد من جمع البيانات بنسبة (73.68%)، مبدأ تحديد الغرض بنسبة (72.81%)، مبدأ حدود الاستخدام بنسبة (7018%)، مبدأ جودة البيانات بنسبة (68.42%)، مبدأ الشفافية بنسبة (65.79%)، مبدأ الضمانات الأمنية بنسبة (60.53%)، مبدأ المسؤولية بنسبة (58.77%)، مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (41.23%)؛ وأوصت الدراسة بأهمية وجود سياسة خصوصية واضحة على مواقع الحكومة الإلكترونية للجهات التي تفتقر إلى ذلك، وأهمية صياغة تلك السياسات وتحديثها بما يتلاءم مع اللوائح والمعايير لتوحيد الممارسات والإجراءات الأمنية، وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة، وأهمية

التزام مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية بنظام حماية البيانات الشخصية الذي أصدرته المملكة العربية السعودية، ومتابعته بشكلٍ مستمر وتحديث سياسة الخصوصية بما تتضمنه بنود هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: سياسة الخصوصية، مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، خصوصية البيانات، OECD

مقدمة:

نعيش اليوم في بيئة سريعة النمو، ونشهد تطورات فائقة السرعة في التقنيات والأدوات والأساليب التكنولوجية في جميع مجالات الحياة، فالإنترنت السريع من خلال الألياف الضوئية، وتقنيات المعالجة الحاسوبية فائقة السرعة، وتطور أجيال الهواتف الذكية ساعد على تغيير البيئة الاجتماعية وبيئة الأعمال بشكلٍ سريع.

ونظراً لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتي سهلت الوصول إلى الخدمات، وساهمت في التخلص من الأساليب التقليدية والبيروقراطية، فإن الحكومات سعت لتقديم خدماتها التقليدية بشكلٍ إلكتروني لمواطنيها لتحسين كفاءة وفعالية الخدمات، وتمكين المواطنين من متابعة طلباتهم والتأكد من الإجراءات المتخذة مما يحقق الشفافية والمساءلة، وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة من خلال تقديم خدمات حكومية موثوقة، والتقليل من الأخطاء من خلال أتمتة العمليات، والوصول لأكبر شريحة من المواطنين بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، والحد من الفساد عن طريق تقليل التدخل البشري وزيادة الشفافية، وتوفير الموارد مما يُسهم في حماية البيئة والكثير من المزايا التي تقدمها الحكومة الإلكترونية للمواطنين.

والمملكة العربية السعودية استثمرت التقنيات في التحول للحكومة الإلكترونية، وتقديم خدماتها الحكومية للمواطنين من خلال تلك المنصات، وتحقيق التكامل والعمل المشترك بين الجهات الحكومية لتحقيق مستهدفات التحول الرقمي ضمن برامج رؤية المملكة 2030، وحققت المملكة المركز (الأول) في مؤشر نضج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة لعام 2022م، و الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والذي يقيس مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وفق ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: توفر الخدمة وتطورها، واستخدام الخدمة والرضا عنها، والوصول إلى الجمهور، حيث شمل القياس في تقرير المؤشر 18 دولة (هيئة الحكومة الرقمية,2023).

ووجود سياسة للخصوصية في مواقع الحكومة الالكترونية يمكن أن تكون ضمانة لحماية بيانات المواطنين في تلك المواقع، وأشارت الدراسات إلى أن الثقة في مواقع الحكومة الإلكترونية تعتبر مؤشرا هاماً لاعتمادهم هذه المواقع، كما أنها تؤثر على نوايا المواطنين لاستخدامها-Al). Jamal & Abu-Shanab, 2015)

وصياغة سياسة خصوصية متوافقة مع المعايير الدولية مثل مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مواقع الحكومة الإلكترونية خطوة حيوية نحو تعزيز الثقة والأمان، حيث أن المعايير الدولية لأمن وحماية البيانات الشخصية تقدم إطارًا شاملاً للتعامل مع البيانات بطريقة مسؤولة وآمنة، مما يضمن حماية الخصوصية ويقلل من مخاطر الانتهاكات الأمنية.

مشكلة الدراسة

في ظل التحول الرقمي المتسارع والتوسع المستمر في الخدمات الحكومية الإلكترونية، أصبحت قضايا الخصوصية الرقمية وحماية البيانات الشخصية من أبرز التحديات التي تواجه الأفراد والحكومات على حدٍ سواء. ورغم الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تطوير بنيتها الرقمية وسن السياسات المتعلقة بحماية الخصوصية، إلا أن واقع الامتثال لتلك السياسات يظل موضع تساؤل.

فقد أظهرت دراسة (ALASEM, 2015) أن 64% من المواطنين المشاركين أفادوا بأنهم نادراً أو لا يراجعون إطلاقاً سياسات الخصوصية عند إدخال معلوماتهم الشخصية في المواقع الحكومية، وهذا يُشير إلى ضعف في وعي المواطنين بمضمون هذه السياسات. كما كشفت دراسة (Nasser A. & Li, 2019) عن وجود مستوى عالي من القلق لدى المواطنين تجاه خصوصيتهم، وأن هذا القلق يؤثر بشكل سلبي على ثقتهم في التعامل مع الخدمات الحكومية الإلكترونية، مع التركيز على أهمية تعزيز شفافية السياسات المعتمدة وتعزيز وعي الأفراد بها.

بناءً على ما سبق، تنبع مشكلة هذه الدراسة من الحاجة إلى تقييم مدى التزام مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية بسياسات الخصوصية وفقاً للمبادئ الدولية، وبالأخص المبادئ الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وتحليل مدى وعي المستخدمين بها، وذلك تحديد الفجوات القائمة وتقديم توصيات عملية لتطوير السياسات وتعزيز فاعلية تطبيقها بما يضمن حماية الحقوق الرقمية للمواطنين وثقتهم في البيئة الرقمية الحكومية.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية من خلال الإجابة على سؤال رئيسي وهو:

ما مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات، والمراكز، والكليات، والجامعات، والوزارات، والمؤسسات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التحقق من كفاءة وفاعلية الإجراءات المتخذة لحماية البيانات الشخصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، وذلك من خلال تقييم سياسة الخصوصية في تلك مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، ويتمثل الهدف الرئيسي في:

التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات، والمراكز، والكليات، والجامعات، والوزارات، والمؤسسات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ الحد من جمع البيانات.
2. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ جودة البيانات.
3. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ تحديد الغرض من جمع البيانات.

4. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ حدود استخدام البيانات.
5. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ الضمانات الأمنية.
6. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ الشفافية.
7. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ المشاركة الفردية.
8. التعرف على مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبدأ المسؤولية.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية أمن وخصوصية البيانات الشخصية، وحرص مواقع الحكومة الإلكترونية على توفير سياسة خصوصية لحماية البيانات الشخصية للمواطنين، واستخدام بياناتهم لأغراضٍ محددة فقط دون مشاركتها مع أطرافٍ ثالثة مما يعزز بناء الثقة بين المواطن وموقع الحكومة الإلكترونية، ودورها الفعّال في تقليل المخاطر المرتبطة بانتهاكات البيانات أو تسربها، أو استغلالها، كما أنها تمثل وسيلة لتقليل المسؤولية القانونية للجهة الحكومية؛ كما تستمد الدراسة أهميتها من اهتمام المملكة العربية السعودية بسن تشريعات متخصّصة لحماية البيانات وحقوق الوصول إليها وملكيتها (نظام الخصوصية وحماية البيانات). وتأمل الباحثة بإن تكون الدراسة الحالية أداة لتسليط الضوء على سياسة الخصوصية في منصات الحكومة الإلكترونية، وتقييم فعاليتها، وتقديم توصيات قد تساهم في تعزيز الحماية والخصوصية لبناء بيئة إلكترونية أكثر أماناً وثقة للمواطنين والمقيمين.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في التحقق من تطبيق مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات، الوزارات، المؤسسات، المراكز، الجامعات، الكليات) والبالغ عددها 114 موقع للمبادئ الأساسية لأمن وخصوصية البيانات الشخصية، وذلك من خلال تقييم سياسة خصوصية

مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية بالاعتماد على مبادئ حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وهي: مبدأ الحد من الجمع؛ ومبدأ جودة البيانات؛ ومبدأ تحديد الغرض؛ ومبدأ حدود الاستخدام؛ ومبدأ الضمانات الأمنية، ومبدأ الشفافية؛ ومبدأ المشاركة الفردية؛ ومبدأ المسؤولية.

منهجية الدراسة وأدواتها

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إنه أحد المناهج التي تقدم تحليلاً شاملاً وتفصيلياً لمشكلة الدراسة في مجتمع محدد النطاق مكانياً وزمنياً وموضوعياً لتحقيق أهداف الدراسة. وتمثلت أداة الدراسة في قائمة مراجعة أعدتها الباحثة مبنية على مبادئ حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وهي: مبدأ الحد من جمع البيانات، مبدأ جودة البيانات، مبدأ تحديد الغرض من جمع البيانات، مبدأ حدود استخدام البيانات، مبدأ الضمانات الأمنية، مبدأ الشفافية، مبدأ المشاركة الفردية، مبدأ المسؤولية. وقد تم اختيار هذه الأداة لأنها تمكّن من إجراء تحليل موضوعي ومنهجي لمحتوى سياسات الخصوصية المنشورة على المواقع الحكومية الإلكترونية السعودية، كما أن معايير OECD تعتبر من أهم المعايير الدولية المعتمدة في تقييم امتثال المؤسسات للمبادئ الأخلاقية والتشريعية في حماية البيانات الشخصية.(OECD, 2023)

وطُبقت قائمة المراجعة بشكل يدوي على مجموعة من المواقع الرسمية تمثل قطاعات حكومية مختلفة (وزارات، هيئات، جامعات، كليات، مؤسسات)، وذلك للتحقق من مدى التزامها بالمبادئ المشار إليها. وشمل مجتمع الدراسة جميع مواقع الحكومة الإلكترونية الرسمية في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في الجهات التي توفر خدمات إلكترونية مباشرة عبر مواقعها الرسمية، وتم الوصول إليها من خلال المنصة الوطنية الموحدة GOV.SA وقد بلغ عدد المواقع التي تم تحليلها 114 موقع تمثل تنوع الجهات الحكومية.

مصطلحات الدراسة

الحكومة الإلكترونية (Electronic Government (E-Government

تُعرّف الحكومة الإلكترونية بإنها "تقديم الخدمات الحكومية التقليدية عبر الإنترنت من خلال منصة إلكترونية واحدة" (العبود، 2022).

سياسة الخصوصية Privacy Policy

تُعرّف سياسة الخصوصية بإنها "وثيقة قانونية تحدد كيفية قيام الموقع بجمع المعلومات من المستخدم وكيفية استخدام هذه المعلومات" (Al-Jamal & Abu-Shanab, 2015)؛ وتُعرّف الباحثة سياسة الخصوصية إجرائياً بإنها: مجموعة من المبادئ والقوانين لحماية البيانات الشخصية للمستخدمين التي يتم جمعها، ومعالجتها، وتخزينها عند استخدامهم للخدمات الإلكترونية المقدمة من قِبل الجهات الحكومية عبر مواقعها الإلكترونية.

البيانات الشخصية Personal Data

تُعرّف البيانات الشخصية بإنها أي معلومات يمكن من خلالها التعرف على الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تكون هذه المعلومات اسم، أو لقب، أو رقم هوية، أو بيانات يمكن من خلالها تحديد الموقع، أو عنوان IP، أو الجنسية، أو الانتماء إلى ثقافة معينة.(Stepenko et al.,2022).

الدراسات السابقة

في هذا الجزء يتم استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بسياسة الخصوصية في الحكومة الالكترونية، وتقييم مواقع الحكومة الالكترونية ولاحظت الباحثة قلة الدراسات في هذا الجانب، وندرة الدراسات العربية التي تناولت تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية، وفيما يلي أهم الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، وتم ترتيبها تنازلياً من الأقدم إلى الأحدث.

هدفت دراسة (Hasbullah et al., 2011) إلى التعرف على مدى تبني سياسة الخصوصية بين المواقع الإلكترونية الحكومية الماليزية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتم أخذ عينة من 154 موقع حكومة إلكترونية ما بين مواقع حكومة فيدرالية وحكومة الولاية، وتم تقييمها باستخدام المعايير التي وضعها Jamal Maier and Sunder عام 2002م، وأظهرت الدراسة ارتفاع نسبة توفر سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الفيدرالية، ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بمحتويات ومؤشرات سياسات الخصوصية، وانخفاض نسبة توفر سياسة الخصوصية بين المواقع الإلكترونية الحكومية بالولاية، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات استباقية بشأن وضع القواعد واللوائح المتعلقة بسياسة الخصوصية في مواقع الحكومة بالولايات.

أما دراسة (Al-Jamal & Abu-Shanab, 2015) فقد استكشفت قضايا الخصوصية المتعلقة بسياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية، بالاعتماد على منهجية مراجعة الأدبيات السابقة لاقتراح اطارين، الأول يوضح العلاقة بين المواطنين والحكومة فيما يتعلق بالخصوصية، حيث إنه عندما يكون لدى المستخدمين النية لاستخدام مواقع الحكومة الإلكترونية، فهناك ثلاثة عوامل تؤثر على مواقفهم: الأمن، والخصوصية، والثقة. ومن ناحية أخرى يجب على الحكومات توفير أساسيات وهي: القوانين المعمول بها، وسياسة الخصوصية والأمن لكسب ثقة المواطنين؛ أما الإطار المقترح الثاني فيتمحور حول المحددات الأساسية المعتمدة في الأدبيات لاستخدام التكنولوجيا مثل الفائدة المتصورة، والسهولة المتصورة في الاستخدام، والتأثير الاجتماعي، وبين المخاوف المحددة في هذه الدراسة وهي الأمان، الخصوصية، والثقة، حيث افترض الباحثون أن المواطنين سيستخدمون خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل سطحي (للمعلومات البسيطة وغير الحرجة والمالية وغير المهمة) إذا شعروا أن الأمان والخصوصية والثقة في خطر. بالمقابل، سيتحولون إلى استخدام هذه الخدمات بشكل حقيقي عندما يشعرون بأنها آمنة أي عندما تمتلك مواقع الحكومة الإلكترونية سياسات خصوصية موثوقة، هذا النوع من الاستخدام من المتوقع أن يؤدي إلى استمرارية في الاستخدام، ويحقق الهدف النهائي لمشروعات الحكومة الإلكترونية.

وفحصت دراسة (ALASEM, 2015) وجود سياسة خصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، والوقوف على مخاوف خصوصية المستخدمين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الملاحظة لفحص مواقع الحكومة الإلكترونية والبالغ عددها 174 موقع، والاستبانة الموجهة للمواطنين للتحقق من مخاوفهم والبالغ عددهم 53؛ ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن 44% من المواقع قدمت سياسة خصوصية، وأن 39% من المواقع لم توفر سياسة خصوصية، وأن 17% من مواقع الحكومة الإلكترونية لا يمكن الوصول إليها؛ وأظهرت نتائج الاستبانة أن العديد من المواطنين نادراً ما قاموا بمراجعة خصوصية موقع ويب حكومي قبل تقديم معلوماتهم الشخصية حيث ذكر4% منهم "دائماً"، و32% اختاروا "غالباً"، و39% أجابوا بـ "نادراً"، واختار 25% "أبداً". وتحققت دراسة (Dias et al., 2016) من وجود سياسة خصوصية وتحليل محتواها والتحقق من التدابير المتخذة لتأمين بيانات المواطنين في مواقع الحكومة الإلكترونية البرتغالية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي لـ 308 موقع

لجميع البلديات البرتغالية، وأظهرت الدراسة أن 26% فقط من مواقع الحكومة الإلكترونية تقدم سياسة خصوصية، وأن العديد منها تُظهر فجوات كبيرة بالنظر إلى المعلومات التي يمكن توقعها في مثل هذه الوثائق، كما أظهرت سياسات الخصوصية عدم التزام بالتشريعات المعلن عنها.

وهدفت دراسة (الخثعمي، مها, 2017) إلى التعرف على مدى توفر سياسات الخصوصية في المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية، وتحليل محتواها، وتحديد أبرز الجوانب التي تتناولها، بالإضافة إلى مقارنة هذه السياسات فيما بينها، وذلك بالاعتماد على منهج تحليل المحتوى، وشملت عينة الدراسة جميع الجامعات الحكومية السعودية والبالغ عددها 25 جامعة، حيث تم تحليل سياسات الخصوصية المتاحة في 13 موقع فقط. وأظهرت النتائج أن 52% فقط من مواقع الجامعات الحكومية السعودية توفر سياسة خصوصية، بينما 36% لا توفرها، و12% لم يكن لديها سياسة واضحة. كما تبين أن أكثر الجوانب تناولاً في سياسات الخصوصية هي: ملفات تعريف الارتباط Cookies، وأمن المعلومات، وسياسات النشر، والمعلومات الشخصية، وحقوق الملكية الفكرية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين وضوح سياسة الخصوصية، وتحديثها بشكل دوري، وتوحيد المصطلحات المستخدمة، لضمان حقوق المستخدمين وشفافية التعامل مع البيانات.

وهدفت دراسة (Ali & Murah, 2018) إلى تقييم الأمن الحالي لـ16 موقع حكومة إلكترونية ليبي باستخدام إطار اختبار الاختراق والذي يتكون من عناصر رئيسية وهي: الاستطلاع، المسح، التعداد، تقييم نقاط الضعف وتقييم تشفير SSL، والهدف من التقييم الأمني هو اكتشاف نقاط الضعف التي يمكن استغلالها من قبل المهاجمين، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى للبحث عن معلومات تنفيذ سياسات الأمن والخصوصية على المواقع الحكومية، وتحديد ما إذا كانت مواقع الويب تطبق المعايير المقبولة حاليًا للأمان والخصوصية، وأظهرت نتائج الدراسة أن 9 مواقع ذات نقاط ضعف عالية وترجع هذه الثغرات الأمنية إلى البرامج والأنظمة القديمة، وعدم تطبيق أحدث الإجراءات الأمنية، وأن 5 مواقع ويب لا تطبق أي تشفير SSL ، و موقعان إلكترونيان نشرا سياسات الأمان والخصوصية، وتم تصنيف 16 موقع إلى 4 فئات: غير آمنة للغاية، وغير آمنة، وغير آمنة إلى حد ما، وآمنة. وتم العثور على موقع واحد فقط ذو تصنيف غير آمن للغاية؛ وأظهرت الدراسة أن المستوى الأمني الليبي للمواقع

الحكومية كافية، ولكن يمكن تحسينها أكثر، ويجب اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من الهجمات السيبرانية عن طريق إصلاح نقاط الضعف وتنفيذ تشفير SSL ، كما تحتاج مواقع الحكومة إلى توفير سياسة الخصوصية حتى يتمكن المستخدمون من الوثوق بها.

وحلّل (Nasser A. & Li, 2019) تأثير سياسة الخصوصية واللوائح الحكومية على مخاوف مخاطر الخصوصية والثقة، بالاعتماد على المنهج المسحي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة للدراسة، والتي أجاب عليها 268 من المبحوثين؛ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن سياسة الخصوصية لها تأثير إيجابي على الثقة، في حين أن المخاوف المتعلقة بمخاطر الخصوصية لها تأثير سلبي على الثقة، وأن سياسة الخصوصية الواضحة والشفافة تساعد المؤسسات على إقامة علاقات جيدة مع المواطنين، ولسياسة الخصوصية تأثير سلبي على المخاوف المتعلقة بمخاطر الخصوصية، كما أظهرت الدراسة مستوى قلق عالي بين المواطنين بشأن خصوصيتهم والمخاطر التي قد تتعرض لها، مما يشير إلى أن المواطنين لا يثقون بالحكومة الإلكترونية بدرجة كافية، مع الأخذ بالاعتبار نقاط الضعف المتعلقة بسياسات الحكومة الإلكترونية، ويجب زيادة ثقة المستهلكين فيما يتعلق بسياسة الخصوصية، ويمكن القيام بذلك عن طريق تحسين معايير سياسة الخصوصية.

وهدفت دراسة (Thompson et al.,2020) إلى تحليل أمن مواقع الحكومة الإلكترونية الاسترالية والتايلندية ومقارنتها؛ واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى حيث تم تحليل محتوى السياسات والتشفير، واختبار الثغرات الأمنية؛ وشملت الدارسة 800 صفحة من 40 موقع حكومي الكتروني؛ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود الكثير من الثغرات الأمنية في المواقع التي تم تحليلها، وأن الإجراء الأساسي لأمن الويب هو استخدام التشفير الآمن لبروتوكول نقل النص التشعبي HTTP والذي تم استخدامه فقط في 50% من المواقع الأسترالية، و 35% من المواقع التايلاندية، وقدمت مواقع الحكومة الإلكترونية الأسترالية بشكلٍ عام أداءً جيداً من حيث تغطية السياسة، وأظهرت الدراسة أن معظم المواقع الأسترالية تحتوي على سياسة الخصوصية وإشعار إخلاء المسؤولية وسياسة الأمان، وأظهرت مواقع الحكومة التايلاندية اختلافات في تحليل محتوى الويب، و عدم ظهور سياسة واحدة في أكثر من نصف مواقع الحكومة الالكترونية التايلندية، وبخصوص التنبيهات متوسطة الخطورة ومنخفضة الخطورة التي أطلقتها المواقع التي تم تحليلها 45% من المواقع

الاسترالية قامت بإنشاء تنبيهات عالية الخطورة، و75% منها أنشأت تنبيهات متوسطة الخطورة، وأنشأت جميع المواقع تنبيهات منخفضة الخطورة، أما بالنسبة للعينة التايلاندية قامت 60% من المواقع بإنشاء تنبيهات عالية الخطورة، و65% متوسطة الخطورة.

وقيّمت دراسة (Lawrence Matsieli & Sooryamoorthy, 2021) 4 مواقع حكومية إلكترونية (وزارات) في ليسوتو وذلك باستخدام أربعة معايير، وهي: إمكانية الوصول وسهولة الاستخدام والشفافية والتفاعل، بالاعتماد على منهج تحليل المحتوى، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: مواقع الوزارات لم تحقق المعايير، وأنه يجب على الحكومة تركيز المزيد من الجهود على تحسين هذه المواقع لتعزيز المساءلة واستعادة ثقة المواطن في الحكومة.

وهدفت دراسة (Samarasinghe et al.,2022) إلى تحليل الخصوصية والأمان على المواقع الإلكترونية الحكومية وتطبيقاتAndroid ، وشملت 150,244 موقع حكومة إلكترونية (من 206 دولة) و1166 نظام Android من 71 دولة، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى، وأظهرت الدراسة أن 17% من مواقع الويب الحكومية و37% من تطبيقات Android الحكومية أدوات تتبع Google، وأن 13% من مواقع الحكومة تحتوي على ملفات تعريف الارتباط الخاصة بموقع YouTube، و27% من تطبيقات Android الحكومية تسرّب معلومات حساسة مثل(معرفات المستخدم/الجهاز، وكلمات المرور) لأطراف ثالثة، وأنه تم وضع علامة على 304 موقعًا حكوميًا و40 تطبيقًا بواسطة برنامج VirusTotal على أنها مواقع ضارة.

أما دراسة (Akgül,2022) فقد قيّمت مواقع الحكومة الإلكترونية التركية باستخدام عدد من المعايير مثل القيم العامة، وسهولة الاستخدام، والمشاركة العامة، والثقة، والشرعية (أي الشفافية/الانفتاح والأمن/الخصوصية)، والحوار، وجودة تقديم الخدمات، والمساءلة، كما تم استخدام عدداً من المعايير للتقييم مثل تحسين التصميم ووقت تنزيل الصفحة ووقت الاستجابة وغيرها؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن الأداء العام لمواقع الحكومة الإلكترونية في تركيا غير مرضي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن معايير سهولة الاستخدام والأداء مهملة في هذه المواقع، وكشفت الدراسة أيضًا عن ثغرات أمنية في مواقع الحكومة الإلكترونية التركية.

التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اتفقت جميع الدراسات على أهمية مواقع الحكومة الإلكترونية وما قدمته من سرعة في الإجراءات وسهولة الوصول إلى الخدمات الحكومية. دراسة (Dias et al., 2016; Hasbullah et al., 2011; Nasser A. & Li, 2019) حللّت وقيّمت سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية. أما دراستيّ (Akgül, 2022; Lawrence Matsieli & Sooryamoorthy, 2021) فقد قيمت مواقع الحكومة الإلكترونية باستخدام معايير مختلفة واتفقت على استخدام معايير محددة مثل سهولة الاستخدام وإمكانية الوصول، بالإضافة إلى معايير أخرى تميزت فيها كل دراسة. أما دراسة (ALASEM, 2015; Ali & Murah, 2018; Al-Jamal & Abu-Shanab, 2015; Samarasinghe et al., 2022; Thompson et al., 2020) فقد تناولت موضوع الأمن والخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية. وتحققت دراسة (ALASEM, 2015; Dias et al., 2016; Hasbullah et al., 2011)من وجود سياسة خصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية، وتميزت الدراسات عن بعضها في أن دراسة (Dias et al.,2016) تحققت من التدابير المتخذة لحماية بيانات المواطنين، أما دراسة (ALASEM, 2015; Nasser A. & Li, 2019) فتناولت مخاوف خصوصية المستخدمين. واستعانت (Hasbullah et al., 2011) بمعايير لتقييم سياسة الخصوصية. واعتمدت (Akgül, 2022; ALASEM, 2015; Hasbullah et al., 2011) على المنهج الوصفي التحليلي، أما دراسات (Ali & Murah, 2018; Lawrence Matsieli & Sooryamoorthy, 2021; Samarasinghe et al., 2022; Thompson et al., 2020الخثعمي، مها, 2017) فقد اعتمدت على منهج تحليل المحتوى، واستعانت (Dias et al., 2016; Nasser A. & Li, 2019) بالمنهج المسحي، واعتمدت دراسة (Al-Jamal & Abu-Shanab, 2015) اعلى منهجية مراجعة الأدبيات السابقة. وركزت (ALASEM, 2015; Nasser A. & Li, 2019) على سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (ALASEM, 2015; Nasser A. & Li, 2019; الخثعمي، مها, 2017) في تناول سياسة خصوصية مواقع الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، كما تتفق مع (Dias et al., 2016; Hasbullah et al., 2011; Nasser A. & Li, 2019) في تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية، وفي المنهج الوصفي التحليلي مع (Akgül, 2022; ALASEM, 2011; Hasbullah et al.,2015) .

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على تطبيق معايير الأمن والخصوصية للبيانات الشخصية كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، واستخدام هذه المعايير لفحص وتقييم سياسات الخصوصية على مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، وذلك بهدف تحديد مدى فعالية هذه السياسات في الامتثال للمبادئ المعتمدة من قبل OECD، هذا النهج يمثل تحولاً في منهجية البحث مقارنةً بالدراسات السابقة، مما يسهم في إثراء الفهم الحالي حول كيفية تطبيق معايير الخصوصية المعتمدة في السياق الخاص بالحكومة الإلكترونية السعودية.

الإطار النظري للدراسة

الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية دولة رائدة عالمياً، وعضو في مجموعة العشرين، وأكبر مُصدِّر للنفط الخام في العالم، ولها دور قيادي في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ويمثل التحول الرقمي في الحكومة السعودية خطة استراتيجية شاملة وحيوية تسعى لتعزيز وتسريع الانتقال الحكومي بكل فعالية، وهذا التحول تم تطبيقه من خلال مجموعة من مشاريع الحكومة الإلكترونية مع تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية المتنوعة، ويهدف إلى جعل كل الخدمات الحكومية متاحة إلكترونيًا وسهلة الوصول، واستراتيجية التحول طُورّت بطريقة تضمن توافقها مع التطورات الرقمية؛ وفي هذا السياق، تقدم رؤية 2030 برنامجًا مُدروسًا للتحول يُعرف ببرنامج التحول الوطني، والذي يركز على تعزيز البنية التحتية وتشجيع القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الربحية على تحقيق أهداف رؤية 2030 (هيئة الحكومة الرقمية,2023)

وحققت المملكة العربية السعودية المرتبة الـ 31 في المؤشر العالمي لتطوير الحكومة الإلكترونية E-Government Development Index (EGDI) الصادر من الأمم المتحدة في عام 2022م، حيث واصلت تقدمها محققة بذلك تقدماً ملحوظاً حظي بالإشادة من الأمم المتحدة بعد أن كانت في المرتبة الـ43 في عام 2020م (هيئة الحكومة الرقمية, 2023)

توضح استراتيجية الحكومة الرقمية للفترة ما بين (2023-2030) الأفق المستقبلي والتوجهات والأهداف التي تسعى المملكة لتحقيقها، مع التركيز على مبادرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية السعودية 2030، وتهدف استراتيجية الحكومة الرقمية إلى تقديم خدمات حكومية عالية الجودة تلبي توقعات المواطنين بكفاءة عالية بحلول عام 2030، وتطمح الحكومة إلى أن تكون ضمن الدول العشر الرائدة في مجال الحكومة الرقمية بحلول عام 2030 (المنصة الوطنية الموحدة, 2023)

وتُعد المنصة الوطنية الموحدة GOV.SA بوابة تمكن المواطنين والمقيمين والزوار من البحث عن الخدمات الحكومية التي يحتاجونها تحت سقف واحد، وتعتبر المرجع الوطني الاول للمعلومات والخدمات الحكومية الرقمية كافة في المملكة العربية السعودية، وتوفر آخر الأخبار المتعلقة بالأحداث القادمة في المملكة، وتتيح الوصول لإحصائيات الأداء، واتفاقيات مستوى الخدمات والاستبيانات، كما تعرض البوابة الجهات الحكومية بطريقة منظمة (الموقع الإلكتروني للجهة، ومعلومات الاتصال، وموقعها على الخريطة، وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى بيانات المسؤول الأول بالجهة وأداة التواصل معه (Gov.SA, 2023) .

تسعى المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها 2030 لتعزيز الخدمات الرقمية وتوفيرها بكفاءة عالية؛ وهذا التحول الذي يشمل تطوير بوابة GOV.SA كمرجع رئيسي للخدمات الحكومية الإلكترونية، يعكس رغبة المملكة في أن تكون ضمن الريادة العالمية في مجال الحكومة الإلكترونية، حيث أن تركيزها على تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز التعاون بين القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الربحية يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مما يؤكد التزام المملكة بتطوير خدماتها الحكومية وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية

تمثل سياسات الخصوصية طريقة فعلية للتواصل مع المستخدم حول كيفية قيام الجهة من خلال موقعها الإلكتروني - بجمع معلومات التعريف الشخصية (PII) ومشاركتها واستخدامها (Zaeem & Barber, 2021)، والتي يمكن تعريفها بإنها "وثيقة قانونية تحدد كيفية قيام الموقع بجمع المعلومات من المستخدم وكيفية استخدامه لهذه المعلومات" (Al-Jamal & Abu-

(Shanab, 2015، وتهدف سياسة خصوصية موقع الويب إلى إعلام المستخدمين بممارسات موقع الويب المتعلقة بجمع بياناتهم عبر (الموقع وملفات تعريف الارتباط)، ومعالجة المعلومات الشخصية، واستخدام التدابير الأمنية لحماية ونقل المعلومات الشخصية للمستخدم (Bareh,2022) وعند تقديم مواقع الحكومة الإلكترونية لمعلومات الخصوصية التي يطلبها المستخدمون فإنها بذلك تُعزز مبدأ الشفافية، وهذا أمر مهم لأن الحكومة الإلكترونية تمثل المعلومات والتكنولوجيا المطبقة لتعزيز علاقات المعاملات بين المواطنين (المستخدم) والحكومة، كما أنها تعيد هندسة الأنشطة الداخلية لإدارة الدولة، والتي ستصبح أكثر مرونة وخضوعًا للمساءلة وكسب ثقة المواطنين (Agozie & Kaya, 2021).

أشار (Lee et al.,2016) إلى أنه يمكن تحقيق الممارسات الأخلاقية في خصوصية البيانات من خلال الحلول التقنية والاجتماعية، وتتطلب الأساليب الاجتماعية زيادة وعي المواطنين بكيفية استخدام بياناتهم الشخصية، ويمكن للحلول التقنية والتنظيمية أن تدعم الوعي والشفافية، بالإضافة إلى بعض الممارسات الأخلاقية مثل التدريب، والتعليم التنظيمي، والامتثال لسياسات الخصوصية الأخلاقية؛ وأوصى(Manoharan & Carrizales, 2021) بضرورة الامتثال للوائح الدولية المقترحة عند تطوير ممارسات سياسة الخصوصية، ويجب أن تكون السياسات المحلية هي نقطة البداية؛ ومع ذلك ينبغي اعتبار هذه المعايير الحد الأدنى الأساسي، وأن يكون الهدف النهائي هو توسيع نطاق كيفية حماية المواطنين، كما يجب أن تكون سياسة الخصوصية بسيطة وواضحة ويسهل على المستخدمين فهمها، ويمكن التعرف عليها بسهولة كرابط على الصفحة الرئيسية للموقع، ويجب أن تكون سهلة القراءة، وخالية من المصطلحات التقنية واللغة المعقدة، وأن تحدد بوضوح البيانات التي سيتم جمعها، وكيف سيتم استخدامها، وما هي الأطراف المشاركة في جمع البيانات، ويجب أن تعالج السياسة استخدام أي ميزات في الويب مثل التوقيعات الرقمية وملفات تعريف الارتباط وإشارات الويب والتقنيات المشابهة، كما يجب توفير وسيلة تواصل للمستخدمين مثل البريد الإلكتروني أو رقم هاتف للاتصال في حال وجود أسئلة تتعلق بالخصوصية أو الأمان، كما ينبغي منح مستخدمي الموقع خيار رفض الكشف عن المعلومات الشخصية لطرفٍ ثالث.

مبادئ أمن وحماية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية وتزايد الاعتماد على البيانات الشخصية في مختلف القطاعات، يبرز دور مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كإطار موجه للجهات المعنية لتبني أفضل الممارسات في التعامل مع البيانات الشخصية، مما يعزز المحافظة على الثقة والأمان في البيئة الرقمية.

وتم اصدار هذه الوثيقة لأول مرة في 23 سبتمبر 1980م من قِبل مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتمت مراجعتها في 11 يوليو 2013م، وتعتبر الوثيقة مرجعاً أساسياً في مجال حماية البيانات، كما أنها توفر إطار للتعامل مع التحديات التي تواجه الأمن الرقمي؛ وتشتمل على المبادئ التوجيهية لحماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية(OECD,2023)، وهي:

1. مبدأ الحد من الجمع: يجب تحديد جمع البيانات الشخصية وأن يتم بطريقة قانونية وعادلة.
2. مبدأ جودة البيانات: يجب أن تكون البيانات دقيقة، كاملة، ومحدثة.
3. مبدأ تحديد الغرض: يجب تحديد أغراض جمع البيانات الشخصية واستخدامها بوضوح.
4. مبدأ حدود الاستخدام: يجب عدم الكشف عن البيانات الشخصية أو استخدامها لأغراض أخرى غير المحددة.
5. مبدأ الضمانات الأمنية: يجب حماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به أو الضرر.
6. مبدأ الشفافية: يجب أن تكون هناك سياسة عامة للشفافية بشأن ممارسات جمع البيانات.
7. مبدأ المشاركة الفردية: يجب أن يكون للأفراد الحق في الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتعديلها.
8. مبدأ المسؤولية: يتطلب من الجهات التي تتحكم في البيانات الشخصية تحمل المسؤولية الكاملة عن الالتزام بجميع المبادئ المذكورة، ويشمل ذلك وضع وتنفيذ إجراءات مناسبة لضمان حماية البيانات الشخصية، والتحقق من التزامها بمعايير الخصوصية والأمان. (OECD,2023)

واعتمدت الباحثة على هذه المبادئ في الدراسة الحالية لتقييم سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية نظراً لأنها توفر إطاراً عالمياً موثوقاً ومتطوراً لحماية البيانات الشخصية، حيث إن هذه المبادئ تضمن أن تكون البيانات مجموعة ومستخدمة بطريقة تحترم الخصوصية وتعزز الأمان، وهو ما يعد أساسيًا في بناء الثقة بين المواطنين والخدمات الحكومية الإلكترونية، فتطبيق هذه المعايير يساعد في تقييم مدى فعالية سياسات الخصوصية الحالية ويحدد مجالات التحسين المحتملة لتعزيز الأمان والخصوصية في البيئة الرقمية.

مناقشة نتائج الدراسة

ويتم في هذا الجزء مناقشة نتائج الدراسة، حيث تم الاستعانة بموقع المنصة الوطنية الموحدة (المنصة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية(my.gov.sa) في استخراج مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، واختارت الباحثة منها: الهيئات، والمراكز، والوزارات، والمؤسسات للتقييم نظراً لإن هذه الكيانات تتفاعل بشكل مباشر ومنتظم مع المواطنين، مما يجعل تقييم سياسات الخصوصية الخاصة بها ذا أهمية كبيرة لضمان حماية البيانات الشخصية للأفراد، كما اختارت الباحثة الجامعات والكليات لإنها تمثل القطاع التعليمي حيث أنها تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات الشخصية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين مما يجعلها مهمة للتقييم؛ وقيّمت الباحثة 114 سياسة خصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية باستخدام مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبلغ عدد تلك المواقع (45 موقع للهيئات، 11 موقع للمراكز، و3 مواقع للكليات، و22 موقع للجامعات،24 موقع للوزارات، و9 مواقع للمؤسسات) وتم استثناء المواقع التي لا تعمل والمواقع التي لا تتيح سياسة خصوصية.

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الهيئات

ويبلغ عدد مواقع الهيئات 51 موقع إلكتروني؛ مع ملاحظة أن موقع هيئة استخبارات وأمن القوات البرية، وموقع هيئة تطوير منطقة مكة المكرمة خارج نطاق الخدمة؛ كما أن موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وموقع الهيئة الملكية للجبيل وينبع- الإدارة العامة بالجبيل، وموقع هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة لا يوفر سياسة خصوصية، أما موقع الهيئة

العامة العقار يوفر فقط سياسة استخدام لا علاقة لها بسياسة الخصوصية؛ وعلى ذلك تم استثناؤهم من التقييم أي أن الباحثة قيّمت 45 موقع حكومة الكترونية خاص بالهيئات؛ ويوضح الجدول (1) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

جدول (1): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مو اقع (الهيئات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الهيئات)	عدد مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	31	%68.89
	لا	14	%31.11
جودة البيانات	نعم	27	%60,00
	لا	18	%40,00
تحديد الغرض	نعم	30	%66.67
	لا	15	%33.33
حدود الاستخدام	نعم	27	%60,00
	لا	18	%40,00
الضمانات الأمنية	نعم	23	%51.11
	لا	22	%48.89
الشفافية	نعم	24	%53.33
	لا	21	%46.67
المشاركة الفردية	نعم	14	%31.11
	لا	31	%68.89
المسؤولية	نعم	23	%51.11
	لا	22	%48.89

يتضح من الجدول (1) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها الهيئات تتمثل في: مبدأ الحد من الجمع بنسبة بلغت (68.69%)، حيث احتل بذلك المرتبة الأولى، يليه مبدأ تحديد الغرض بنسبة قدرها (66.67%)، ثم مبدأ جودة البيانات، ومبدأ حدود الاستخدام بنسبة (60%)، وبالمرتبة الرابعة جاء مبدأ الشفافية بنسبة (53.33%)، وفي المرتبة الخامسة مبدأ الضمانات الأمنية، ومبدأ المسؤولية بنسبة (51.11%)، بينما بالمرتبة السادسة والأخيرة مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (31.11%).

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع المراكز

ويبلغ عدد مواقع الحكومة الإلكترونية للمراكز 17 موقع إلكتروني، ولاحظت الباحثة بإنه لا يوجد موقع الكتروني لمركز الأمن الوطني، كما أن الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، ومركز دعم اتخاذ القرار لا يعمل؛ وأنه لا توجد سياسة خصوصية للمركز الوطني للتنمية الصناعية، ويتيح المركز الوطني للتعليم الإلكتروني سياسة استخدام ليس لها علاقة بسياسة الخصوصية، كما أن مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية يتيح شروط وأحكام فقط وليست سياسة خصوصية؛ وعلى ذلك تم استثناؤهم من التقييم أي أن الباحثة قيّمت 11 موقع حكومة الكترونية خاص بالمراكز؛ ويوضح الجدول(2) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (المراكز) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

جدول (2): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع (المراكز) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (المراكز)	عدد مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	8	%72.73
	لا	3	%27.27
جودة البيانات	نعم	8	%72.73
	لا	3	%27.27
تحديد الغرض	نعم	8	%72.73
	لا	3	%27.27
حدود الاستخدام	نعم	8	%72.73
	لا	3	%27.27
الضمانات الأمنية	نعم	9	%81.82
	لا	2	%18.18
الشفافية	نعم	9	%81.82
	لا	2	%18.18
المشاركة الفردية	نعم	2	%18.18
	لا	9	%81.82
المسؤولية	نعم	8	%72.73
	لا	3	%27.27

يتضح من الجدول (2) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها المراكز تتمثل في: مبدأ الضمانات الأمنية، ومبدأ الشفافية بنسبة بلغت (81.82%)، حيث احتلا بذلك المرتبة الأولى، يليهما مبدأ (الحد من الجمع، جودة البيانات، تحديد الغرض، حدود الاستخدام، المسؤولية) بنسبة قدرها (72.73%)، بينما بالمرتبة الثالثة والأخيرة جاء مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (18.18%).

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الكليات

ويبلغ عدد مواقع الكليات 5 مواقع إلكترونية، ولاحظت الباحثة بإن كلية الملك فيصل الجوية ليس لها موقع، وأن موقع كلية الملك عبد الله للدفاع الجوي لا يعمل، وعلى ذلك تم استثناؤهم من التقييم أي أن الباحثة قيّمت 3 مواقع حكومة الكترونية خاص بالكليات؛ ويوضح الجدول (3) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الكليات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

جدول (3): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مو اقع (الكليات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الكليات)	عدد مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	1	%33.33
	لا	2	%66.67
جودة البيانات	نعم	2	%66.67
	لا	1	%33.33
تحديد الغرض	نعم	2	%66.67
	لا	1	%33.33
حدود الاستخدام	نعم	2	%66.67
	لا	1	%33.33
الضمانات الأمنية	نعم	0	%0,00
	لا	3	%100
الشفافية	نعم	1	%33.33
	لا	2	%66.67
المشاركة الفردية	نعم	0	%0,00
	لا	3	%100
المسؤولية	نعم	0	%0,00
	لا	3	%100

يتضح من الجدول (3) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها الكليات تتمثل في: مبدأ جودة البيانات، ومبدأ تحديد الغرض، ومبدأ حدود الاستخدام بنسبة (66.67%)، حيث احتلت بذلك المرتبة الأولى، يليها مبدأ الحد من الجمع، و مبدأ الشفافية بنسبة (33.33%)، بينما لم تحقق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الكليات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وهي (الضمانات الأمنية، المشاركة الفردية، المسؤولية).

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الجامعات

ويبلغ عدد مواقع الجامعات 29 موقع إلكتروني، ولاحظت الباحثة بإن جامعة الجوف، والجامعة السعودية الإلكترونية لم توفر سياسة خصوصية على مواقعها، وأن جامعة حائل أتاحت رابط لسياسة خصوصية على موقعها ولكن لم يتم تفعيل الرابط وبالتالي لا يمكن الاطلاّع عليها، أما جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة نجران وجامعة جدة أتاحت على مواقعها سياسة استخدام ونشر إلكتروني وليست سياسة خصوصية، ووفرت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على موقعها سياسة استخدام فقط وليست سياسة خصوصية؛ وبناءً على ذلك تم استثناؤهم من التقييم أي أن الباحثة قيّمت 22 سياسة خصوصية في مواقع الحكومة الالكترونية للجامعات؛ ، ويوضح الجدول(4) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الجامعات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .OECD

جدول (4): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع (الجامعات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الجامعات)	عدد مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	22	%100
	لا	0	%0
جودة البيانات	نعم	22	%100
	لا	0	%0
تحديد الغرض	نعم	22	%100
	لا	0	%0
حدود الاستخدام	نعم	22	%100
	لا	0	%0
الضمانات الأمنية	نعم	17	%77.27
	لا	5	%22.73
الشفافية	نعم	19	%86.36
	لا	3	%13.64
المشاركة الفردية	نعم	15	%68.18
	لا	7	%31.82
المسؤولية	نعم	16	%72.73
	لا	6	%27.27

يتضح من الجدول رقم (8) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها الجامعات تتمثل في: مبدأ (الحد من الجمع، جودة البيانات، تحديد الغرض، حدود الاستخدام) بنسبة بلغت (100%)، حيث احتلت بذلك المرتبة الأولى، يليها مبدأ الشفافية بنسبة قدرها (86.36%)، ثم مبدأ الضمانات

الأمنية بنسبة (77.27%)، وبالمرتبة الرابعة جاء مبدأ المسؤولية بنسبة (72.73%) وفي المرتبة الخامسة والأخيرة مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (68.18%).

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع الوزارات

ويبلغ عدد مواقع الوزارات 24 موقع إلكتروني، وتم تقييم 24 سياسة خصوصية في مواقع الحكومة الالكترونية للوزارات؛ ويوضح الجدول (5) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الجامعات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

جدول (5): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مو اقع (الوزارات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية (الوزارات)	عدد مو اقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	23	%95.83
	لا	1	%4.17
جودة البيانات	نعم	19	%79.17
	لا	5	%20.83
تحديد الغرض	نعم	24	%100
	لا	0	%0
حدود الاستخدام	نعم	21	%87.5
	لا	3	%12.5
الضمانات الأمنية	نعم	18	%75.00
	لا	6	%25.00
الشفافية	نعم	19	%79.17
	لا	5	%20.83
المشاركة الفردية	نعم	14	%58.33
	لا	10	%41.67
المسؤولية	نعم	17	%70.83
	لا	7	%29.17

يتضح من الجدول رقم (10) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها الوزارات تتمثل في: مبدأ تحديد الغرض بنسبة (100%)، حيث احتل بذلك المرتبة الأولى، يليه مبدأ الحد من الجمع بنسبة قدرها (95.83%)، ثم مبدأ حدود الاستخدام بنسبة (87.5%)، وبالمرتبة الرابعة جاء مبدأ جودة البيانات، ومبدأ الشفافية بنسبة (79.17%) وفي المرتبة الخامسة مبدأ الضمانات الأمنية بنسبة (75%)، أما مبدأ المسؤولية فقد حقق المرتبة السادسة بنسبة بلغت (70.83%)، وبالمرتبة السابعة والأخيرة مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (58.33%).

تقييم سياسة الخصوصية في مواقع المؤسسات

ويبلغ عدد المواقع الإلكترونية للمؤسسات 12 موقع إلكتروني، ولاحظت الباحثة أن موقع مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، وموقع المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء) لا يتيح سياسة خصوصية مطلقاً، كما أن موقع البنك المركزي السعودي يتيح سياسة تتعلق بأحكام الاستخدام وحدود المسؤولية ولا يتيح سياسة خصوصية وعلى ذلك تم استثناؤهم من التقييم، وتم تقييم 9 سياسات خصوصية في مواقع الحكومة الالكترونية للمؤسسات؛ ويوضح الجدول(6) مدى تطبيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (المؤسسات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .OECD

جدول (6): مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع (المؤسسات) لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD

المبدأ	تطبيق المبدأ في سياسة خصوصية مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية (المؤسسات)	عدد مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية التي طبقت هذا المبدأ في سياسة الخصوصية	النسبة المئوية (%)
الحد من الجمع	نعم	9	%100
	لا	0	%0
جودة البيانات	نعم	8	%88.89
	لا	1	%11.11
تحديد الغرض	نعم	7	%77.78
	لا	2	%22.22
حدود الاستخدام	نعم	7	%77.78
	لا	2	%22.22
الضمانات الأمنية	نعم	6	%66.67
	لا	3	%33.33
الشفافية	نعم	8	%88.89
	لا	1	%11.11
المشاركة الفردية	نعم	5	%55.56
	لا	4	%44.44
المسؤولية	نعم	6	%66.67
	لا	3	%33.33

يتضح من الجدول (6) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي حققتها المؤسسات تتمثل في:
مبدأ الحد من الجمع بنسبة بلغت (100%)، حيث احتل بذلك المرتبة الأولى، يليه مبدأ جودة البيانات، ومبدأ الشفافية بنسبة قدرها (88.89%)، ثم مبدأ تحديد الغرض، ومبدأ حدود الاستخدام بنسبة (77.78%)، وبالمرتبة الرابعة مبدأ الضمانات الأمنية، ومبدأ المسؤولية بنسبة (66.67%) وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء مبدأ المشاركة الفردية بنسبة (55.56%).

مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

جدول (7) مدى تحقيق سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية لمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

المبدأ	الهيئات	المراكز	الكليات	الجامعات	الوزارات	المؤسسات	مجموع التكرارات	عدد المواقع التي طبقت المبدأ	النسبة المئوية% لـ 114 موقع	الترتيب
الحد من الجمع	31	8	1	22	23	9	94	84	%73.68	**1**
جودة البيانات	27	8	2	22	19	8	86	78	%68.42	**4**
تحديد الغرض	30	8	2	22	24	7	93	83	%72.81	**2**
حدود الاستخدام	27	8	2	22	21	7	87	80	%70.18	**3**
الضمانات الأمنية	23	9	0	17	18	6	73	69	%60.53	**6**
الشفافية	24	9	1	19	19	8	80	75	%65.79	**5**
المشاركة الفردية	14	2	0	15	14	5	50	47	%41.23	**8**
المسؤولية	23	8	0	16	17	6	70	67	%58.77	**7**

ملاحظة: تم احتساب النسبة المئوية لكل مبدأ بشكل مستقل من إجمالي عدد المواقع وهي 114 موقع، وذلك لإن الموقع الواحد قد يتضمن أكثر من مبدأ في نفس الوقت، لذا فإن مجموع النسب لا يُتوقع أن يساوي 100%، حيث يمثل كل مبدأ محور تحليل منفصل وليس فئة حصرية ضمن توزيع شامل.

يتضح من الجدول (7) أن أكثر مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية التي تحققت في سياسات الخصوصية بمواقع الحكومة الإلكترونية السعودية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD هو مبدأ الحد من جمع البيانات، حيث طُبّق في 84 موقع من أصل 114 بنسبة 73.68% محتلاً بذلك المرتبة الأولى. يليه مبدأ تحديد الغرض بنسبة

72.81%، ثم مبدأ حدود الاستخدام بنسبة 70.18%، يليه مبدأ جودة البيانات بنسبة 68.42%، وفي المرتبة الخامسة جاء مبدأ الشفافية بنسبة 65.79%، ثم الضمانات الأمنية بنسبة 60.53%، والمسؤولية بنسبة 58.77%، أما مبدأ المشاركة الفردية فقد جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة 41.23% فقط، مما يدل على ضعف تمكين المستخدمين من مراجعة بياناتهم أو الاعتراض على استخدامها، ويعكس هذا التفاوت اختلافاً في التزام الجهات الحكومية بمبادئ الخصوصية، وهو ما يستدعي تعزيز تطبيق المبادئ المرتبطة بحقوق الأفراد، خاصةفي السياسات الرقمية الحكومية.

ولتحليل التزام مو اقع لجهات الحكومية المختلفة بمبادئ الخصوصية بشكل أكثر تفصيل، تم احتساب متوسط عدد المبادئ التي تطبقها كل جهة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (8): متوسط عدد مبادئ الخصوصية المطبقة في كل نوع من أنواع الجهات الحكومية

نوع الجهة	عدد المو اقع	متوسط عدد المبادئ المطبقة
الجامعات	22	7,05
الوزارات	24	6,46
المؤسسات	9	6,22
المراكز	11	5,45
الهيئات	31	4,42
الكليات	17	2,67

ملاحظة :تم احتساب المتوسط بناءً على مجموع المبادئ المطبقة في كل فئة من الجهات مقسومًا على عدد مواقع تلك الجهة.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أظهرت النتائج أن معظم سياسات الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية تحقق عدداً من مبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مما يعكس توجهاً عاماً نحو الالتزام بتأمين البيانات الشخصية وتعزيز ثقة المستخدمين، وقد تبين أن المبادئ الأكثر تطبيقاً جاءت على النحو التالي:
- مبدأ الحد من جمع البيانات، والذي يُعنى بجمع البيانات الضرورية فقط، وظهر في 84 موقع من أصل 114 بنسبة بلغت 73.68%، محتلاً المرتبة الأولى.
- مبدأ تحديد الغرض، الذي يؤكد على أن جمع البيانات يجب أن يتم لأغراض محددة وشرعية، تم تطبيقه في 83 موقع بنسبة 72.81%.
- مبدأ حدود الاستخدام، الذي يوضّح للمستخدمين حدود استخدام بياناتهم، وظهر في 80 موقع بنسبة 70.18%.
- مبدأ جودة البيانات، والذي يشير إلى أهمية دقة واكتمال البيانات، تم تطبيقه في 78 موقع بنسبة 68.42%.
- مبدأ الشفافية، المرتبط بالإفصاح عن كيفية جمع البيانات واستخدامها، تم تطبيقه في 75 موقع بنسبة 65.79%.
- مبدأ الضمانات الأمنية، والمتعلق بحماية البيانات من الوصول أو الاستخدام غير المصرّح به، وظهر في 69 موقع بنسبة 60.53%.
- مبدأ المسؤولية، والذي يلزم الجهات بحماية الخصوصية ومحاسبة المسؤولين عنها، تم تطبيقه في 67 موقع بنسبة 58.77%.
- مبدأ المشاركة الفردية، والذي يمنح الأفراد حق الوصول إلى بياناتهم وتحديثها، تم تطبيقه في 47 موقع فقط بنسبة 41.23%، وهو الأدنى من حيث التطبيق، مما يعكس ضعف تمكين المستخدم من التحكم في بياناته الشخصية.
- كشفت الدراسة أن الجامعات جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى الالتزام بمبادئ الخصوصية، بمتوسط بلغ 7.05 مبدأ لكل جامعة، ما يعكس إدراكاً عالياً لأهمية حماية البيانات ضمن البيئة التعليمية والأكاديمية، ويُظهر حرصها على كسب ثقة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

- بالمقابل، كانت الكليات أقل الجهات التزاماً، بمتوسط بلغ 2.67 مبدأ لكل كلية، وهو ما يشير إلى وجود فجوات في تطبيق سياسات الخصوصية، وهذا يتطلب إجراءات توعوية وتنظيمية لتعزيز حماية البيانات وتفعيل الممارسات الرقمية الآمنة.
- الوزارات جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط 6.46 مبدأ لكل وزارة، والمؤسسات في المرتبة الثالثة بمتوسط 6.22 مبدأ لكل مؤسسة، ثم المراكز في المرتبة الرابعة بمتوسط 5.45 مبدأ لكل مركز، بينما الهيئات جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط 4.42 مبدأ لكل هيئة، مما يشير إلى وجود فرص ملموسة لتحسين سياسات الخصوصية وتعزيز التزامها بالمبادئ الدولية.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحثة **توصي** بالتالي:

- يجب أن تعمل الكليات في المملكة العربية السعودية على تعزيز جهودها في تحديث سياسة خصوصية مواقعها الإلكترونية بالاعتماد على معايير ولوائح معتمدة، وتطوير برامج توعية متخصصة لرفع الوعي بأهمية حماية البيانات الشخصية والخصوصية، وتشجيع الكليات على اعتماد إجراءات وسياسات أكثر شمولاً وفعالية تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية، ومن المهم أيضاً تحفيز التعاون بين الكليات والجهات الأخرى ذات الخبرة في هذا المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وذلك بهدف تحقيق بيئة تعليمية رقمية آمنة وموثوقة تحمي حقوق وخصوصية جميع المستخدمين.
- يجب أن تحرص الجهات الحكومة على التحقق من سير عمل مواقعها الإلكترونية، ومتابعتها بشكلٍ مستمر لتقدم خدمات حكومية ملائمة للمواطنين، حيث إن الباحثة وجدت مواقع حكومية إلكترونية خارج نطاق الخدمة.
- يجب أن تقوم الجهات الحكومية التي تملك سياسة استخدام فقط في مواقعها الإلكترونية بإضافة سياسة خصوصية تشمل تفاصيل دقيقة وشفافة حول كيفية جمع، واستخدام، ومشاركة، وحماية البيانات الشخصية للمواطنين، وأن تكون السياسة واضحة وسهلة الفهم، وتوفر معلومات حول كيفية التواصل مع الجهة الحكومية في حال وجود استفسارات أو شكاوى تتعلق بالبيانات الشخصية لكسب ثقة المواطنين في تلك المواقع.
- يجب أن تسعى الجهات الحكومية التي تفتقر إلى سياسة خصوصية واضحة على مواقعها إلكترونية إلى تغيير سياسة خصوصيتها، وأن تقوم بتحديثها بشكلٍ دوري لضمان مواكبتها للتغيرات التكنولوجية والتحديثات القانونية.

- أهمية الاعتماد على اللوائح والمعايير المعتمدة بشأن أمن وخصوصية البيانات الشخصية وتطويعها في صياغة سياسة الخصوصية في مواقع الحكومة الإلكترونية لتوحيد الممارسات والإجراءات الأمنية، وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة.
- اهتمام المملكة العربية السعودية بالحوكمة واصدارها لنظام حماية البيانات الشخصية، والذي يهدف إلى تنظيم جمع ومعالجة البيانات الشخصية وضمان حمايتها، كما أن النظام يمنح الأفراد العديد من الحقوق مثل حق الوصول إلى بياناتهم، والحق في تصحيحها، والحق في الاعتراض على معالجة تلك البيانات؛ وترى الباحثة أهمية التزام مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية بهذا النظام ومتابعته بشكلٍ مستمر وتحديث سياسة الخصوصية بما تتضمنه بنود هذا النظام.

الخاتمة

ركزت الدراسة على تقييم سياسة خصوصية مواقع الحكومة الإلكترونية السعودية، والتحقق من التزامها بمبادئ أمن وخصوصية البيانات الشخصية الصادرة من OECD، ويتضح أن هناك جهوداً مبذولة ومستمرة نحو تعزيز الخصوصية والأمان الرقمي، وكشفت الدراسة عن مدى الالتزام بتلك المبادئ وأبرزت المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطويرٍ مستمر؛ ويمكن التأكيد على أن تطبيق معايير OECD بشكل فعّال يعزز من الثقة بين المواطنين والخدمات الحكومية الرقمية، ويسهم في بناء بيئة رقمية آمنة وموثوقة؛ كما أن الدراسة توفر رؤى قيّمة حول الجوانب التي تتطلب التحسين في مجال الحكومة الإلكترونية، مما يشجع على إجراء مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال الحيوي؛ إن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تطوير مواقعها الحكومية الإلكترونية وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية لخصوصية البيانات تُظهر التزامها بمواكبة التطورات التكنولوجية والمحافظة على أمان وخصوصية بيانات مواطنيها، وهذا الالتزام لا يقتصر على تطوير البنية التحتية الرقمية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الوعي بأهمية الخصوصية والأمان في العصر الرقمي.

ختاماً، تُقدم هذه الدراسة إسهاماً في مجال الحكومة الإلكترونية، مع التأكيد على أهمية توافق سياسات الخصوصية مع المعايير العالمية كركيزة أساسية لنجاح الحكومة الإلكترونية وضمان تقديم خدماتها بشكلٍ آمن وفعّال.

المراجع:

- Agozie, D. Q., & Kaya, T. (2021). Discerning the effect of privacy information transparency on privacy fatigue in e-government. Government Information Quarterly, 38(4). https://doi.org/10.1016/j.giq.2021.101601
- Akgül, Y. (2022). Evaluating the performance of websites from a public value, usability, and readability perspectives: a review of Turkish national government websites. Universal Access in the Information Society. https://doi.org/10.1007/s10209-022-00909-4
- ALASEM, A. N. (2015). Privacy and eGovernment in Saudi Arabia. 1061.
- Ali, A., & Murah, M. (2018). Security Assessment of Libyan Government Websites. IEEE.
- Al-Jamal, M., & Abu-Shanab, E. (2015a). Privacy Policy of E-Government Websites and the Effect on Users' Privacy. 338–344. https://doi.org/10.15849/icit.2015.0066
- Al-Jamal, M., & Abu-Shanab, E. (2015b). Privacy Policy of E-Government Websites and the Effect on Users' Privacy. 338–344. https://doi.org/10.15849/icit.2015.0066
- Bareh, C. K. (2022). Privacy Policy Analysis for Compliance and Readability of Library Vendors in India. Serials Librarian. https://doi.org/10.1080/0361526X.2022.2143467
- Dias, G. P., Gomes, H., & Zúquete, A. (2016). Privacy policies and practices in Portuguese local e-government. Electronic Government, 12(4), 301–318. https://doi.org/10.1504/EG.2016.080430
- Gov.SA. (2023). المنصة الوطنية الموحدة دليل المعلومات الحكومية للمملكة العربية السعودية.

- Hasbullah, N. A., Noor, N. L. M., Isa, W. A. R. W., & Manaf, N. F. (2011). Investigating the Privacy Policy Adoption among Malaysia E-Government Websites: Towards Conceptualizing the E-Privacy Assessment Framework. International Journal on Advanced Science, Engineering and Information Technology, 1(3), 311. https://doi.org/10.18517/ijaseit.1.3.65
- Irawan, B., & Hidayat, M. N. (2022). Evaluating Local Government Website Using a Synthetic Website Evaluation Model. In International Journal of Information Science and Management (Vol. 20, Issue 1).
- Lawrence Matsieli, M., & Sooryamoorthy, R. (2021). Evaluation of E-Government Websites in Lesotho: An Empirical Study. In African Journal of Governance and Development | (Vol. 10).
- Lee, W., Zankl, W., & Chang, H. (2016). An Ethical Approach to Data Privacy Protection. www.isaca.org
- Manoharan, A. P., & Carrizales, T. (2021). Ethical Privacy Policies for E-Government Websites (pp. 129–137). https://doi.org/10.1108/s2053-769702100000034010
- Nasser A., A. N., & Li, Y. (2019). Effects of Privacy Policy and Government Regulation on Trust of Consumers in Saudi Arabia: An Empirical Study. INTERNATIONAL JOURNAL OF INNOVATION AND ECONOMIC DEVELOPMENT, 5(4), 7–24. https://doi.org/10.18775/ijied.1849-7551-7020.2015.54.2001
- OECD. (2023). Recommendation of the Council OECD Legal Instruments concerning Guidelines Governing the Protection of Privacy and Transborder Flows of Personal Data. http://legalinstruments.oecd.org
- Samarasinghe, N., Adhikari, A., Mannan, M., & Youssef, A. (2022). Et tu, Brute? Privacy Analysis of Government Websites and Mobile Apps. WWW 2022 -

Proceedings of the ACM Web Conference 2022, 564–575. https://doi.org/10.1145/3485447.3512223

- Stepenko, V., Dreval, L., Chernov, S., & Shestak, V. (2022). EU Personal Data Protection Standards and Regulatory Framework. Journal of Applied Security Research, 17(2), 190–207. https://doi.org/10.1080/19361610.2020.1868928
- Thompson, N., Mullins, A., & Chongsutakawewong, T. (2020). Does high e-government adoption assure stronger security? Results from a cross-country analysis of Australia and Thailand. Government Information Quarterly, 37(1). https://doi.org/10.1016/j.giq.2019.101408
- Zaeem, R. N., & Barber, K. S. (2021). The Effect of the GDPR on Privacy Policies. ACM Transactions on Management Information Systems, 12(1). https://doi.org/10.1145/3389685

- الخثعمي، مها. (2017). سياسة الخصوصية في مواقع الجامعات. دراسات العلوم التربوية, 44(4).
- العبود، فهد .(n.d.) .كتاب الحكومة الالكترونية .(1st ed.) فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
- المنصة الوطنية الموحدة. (2023). استراتيجية الحكومة الرقمية للفترة من عام 2023 إلى 2030.
- هيئة الحكومة الرقمية .(2023, February 15) .السعودية الأولى في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام 2022.